TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/L.378
16 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

## اجتماع المائدة المستديرة بشأن التجارة ونوع الجنس

١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ – ملخص من إعداد أمانة الأونكتاد

١- ركّز اجتماع المائدة المستديرة على أربعة مواضيع رئيسية هي:

- السياسات الحكومية الرامية إلى تقليص الفجوة وتعزيز المساواة بين الجنسين في سياق تحرير التجارة؛
- الالتزامات التجارية المتعددة الأطراف والهدف الإنمائي للمساواة بين الجنسين؛
- مساهمة التجارة الدولية في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- بناء القدرات لأغراض التجارة وتنمية المشاريع.

٢- ويمثل عدم المساواة بين الجنسين سمة من سمات جميع المجتمعات. فالمواقف المترسّخة فيما يتعلق بأسبقية الدور الإنجابي للنساء تُشكّل أساس أوجه عدم المساواة الواسعة الانتشار بين الرجال والنساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن للحكومات، بل يجب عليها، أن تعمل على تغيير هذا الوضع. وتُبيّن التجربة أن السياسات المنسقة يمكن أن تكون فعالة في هذا الشأن.

٣- ولقد أتاح تحرير التجارة الكثير من الفرص السوقية الجديدة للنساء، وبخاصة في مجال العمل في الصناعة التحويلية والخدمات الموجهة نحو التصدير، ولكنه لا يمكن أن يحل محل السياسات الوطنية الملائمة الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وفي سياق التجارة، يلزم وضع تدابير وطنية محددة من أجل الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين بغية تمكين النساء من منظّمي المشاريع والنساء العاملات من الاستفادة من الفرص السوقية الجديدة حيثما تنشأ، والحد من تأثّر النساء بالهزات السلبية الناشئة عن التجارة. كما ينبغي إيلاء اهتمام

لأنواع معينة من التجارة التي لها آثار سلبية غير مقصودة على المُنتِجات من النساء، مثل المعونة الغذائية والواردات من الملابس المستعملة. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان تحصل على أكبر قدر من فوائد التجارة المتصلة بالتنمية والحد من الفقر عندما تكون هناك سياسات نافذة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أوصى المشتركون في اجتماع المائدة المستديرة بأن يتم اتخاذ الأنواع التالية من ***التدابير المحلية*** من أجل معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين في سياق التجارة الدولية:

- تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والمهارات؛
- تدابير ترمي إلى الحد من التمييز في أسواق العمل؛
- إتاحة إمكانية الحصول على معلومات عن أسواق الصادرات والائتمانات (لا مجرد الائتمانات البالغة الصغر) لصالح النساء منظِّمات المشاريع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتصل بالحقوق الخاصة بالأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية؛
- الحد من العُنف ضد المرأة، وهو أمر لا يمكن بدونه للنساء أن يتمتعن بالحقوق الأخرى؛
- تقديم الدعم للنساء في اضطلاعهن بأدوراهن الإنجابية، في إطار برامج تغذية الأطفال وحضانات الأطفال مثلاً؛
- إدماج السياسات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في عمل جميع الإدارات الحكومية وتأمين اتساق هذه السياسات وتنفيذها على أساس استباقي.

٤- وفيما يتعلق بالسياسات التجارية المحددة، فإن الالتزامات التي تكون الحكومات مستعدّة لقطعها والتنازلات التي تكون مستعدة لتقديمها في المفاوضات التجارية الدولية هي نتيجة عمليات رسم السياسات العامة محلياً. وينبغي أن تسترشد هذه العمليات بتحليل للآثار المتوقعة للسياسات البديلة على مختلف الفئات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية. وينبغي للبلدان التي توجد لديها سياسات منسقة ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين أن تعمل على أن تنعكس نتيجة هذه السياسات في الموقف الذي تعتمده الحكومة في المفاوضات التجارية. وقد أوصى اجتماع المائدة المستديرة، في هذا الصدد، بأن يتم بطبيعة الحال إجراء عمليات تقييم للأثر المتوقع على الجنسين. وتشير الدراسات التي أُجريت حتى الآن إلى العناصر التالية التي تندرج ضمن ***السياسات التجارية الوطنية:***

- ينبغي للبلدان النامية أن تضع قائمة مشتركة بالمنتجات التي تُراعي نوع الجنس، وأن تُحدد على هذا الأساس أولويات طلب تخفيض الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة وما تفرضه من قيود على الوصول إلى الأسواق؛
- من شأن خفض الإعانات الزراعية التي تُقدمها البلدان المتقدمة أن يُفضي إلى تحسينات في إمكانيات التسويق المحلية للكثير من المحاصيل التي تُنتجها النساء؛

- مـــن شـــأن الحـــد من التصاعد التعريفي أن يُفضي إلى توفير الكثير من فرص العمل للنساء في صناعات تجهيز الأغذية؛
- مـــن شأن خفض الحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات، وبخاصة تلك الحواجز التي تعترض حركة موردِّي الخدمات، أن يُعزز إلى حد بعيد فرص عمل الإناث؛
- من شأن مواصلة تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق غير الزراعية أن تُفضي إلى توفير المزيد من فرص العمل للنساء؛
- إن معايير المنتجات المتزايدة باطراد (تدابير الصحة العامة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة) تُثير بصفة خاصة مشاكل بالنسبة للنساء اللواتي تكون مزارعهن صغيرة ومفتقرة إلى ما يكفي من الموارد.

٥- كما قُدِّمت توصيات موجهة إلى ***الوكالات الدولية***، ولا سيما الأونكتاد نفسه، وذلك على النحو التالي:

- ينبغي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات أن تواصل الاضطلاع بعملها التشخيصي والتحليلي وبالتالي أن تواصل العمل على زيادة وعي المسؤولين عن رسم السياسات العامة فيما يتعلق بآثار توسّع التجارة على الجنسين وما يترتب على التغييرات المرتقبة في السياسات التجارية من آثار على الجنسين؛
- يلزم وضع منهجية لتقييم الأثر المتوقع للسياسات التجارية على الجنسين؛
- ينـــبغي مواصلة وتعزيز جهود بناء القدرات التجارية، بما في ذلك من خلال مراعاة القيود التي تفرضها الأدوار الإنجابية على مشاركة النساء من منظِّمات المشاريع؛
- ينبغي إقامة شراكات بين المُنتِجات من النساء الفقيرات في البلدان النامية والمشترين التجاريين في الشمال بغية زيادة قدرة هؤلاء النساء على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة.

---